مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني

فتحي جبريل عبدالسلام لوجلي

الملخص:

يتخلص البحث في أن هناك تباين في ردود الأفعال الخليجية تجاه الاتفاق النووى بين إيران والدول الكبرى، ففيما سارعت الإمارات لتهنئة إيران على الاتفاق وكذلك الكويت وقطر فقط إلا أن السعودية كانت أكثر صراحة في إبداء شكوكها ومخاوفها من عدم التزام إيران بالاتفاق، ويتفق كثير من المحللين لأن اختلاف الموقف الخليجي تجاه الاتفاق النووي يعود إلى اختلاف علاقات كل دولة من دول مجلس التعاون مع إيران.

Abstract:

The research concludes that there is a difference in the reactions of the Gulf towards the nuclear agreement between Iran and the major countries. While the UAE was quick to congratulate Iran on the agreement as well as Kuwait and Qatar only, but Saudi Arabia was more explicit in expressing doubts and fears of Iran's non-compliance agreement, The difference of the Gulf position towards the nuclear agreement is due to the different relations of each GCC country with Iran.

مقدمة:

لم يثر أي ملف دولي في السنوات القليلة الماضية جدلاً واسعاً كالذي أثاره الملف النووي الإيراني، فقد كان الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، لأكثر من عشر سنوات وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية عشر سنوات وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني وخصوصاً الولايات المتحدة، والتي كانت الراعية والمشجعة للشاه محمد رضا بهلوى وهذا المجال.

لقد راود حلم امتلاك قدرة نووية القادة الإيرانيين منذ أيام الشاه في منتصف القرن العشرين، لاسيما مع وجود ثروة بترولية تسمح بتمويل المشروع النووى، وفي ظل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الذي اضطلعت به إيران كشرطي في وجه النفوذ السوفيتي أيام الحرب الباردة.[i]

إلا أنه بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وما حملته من تحول جذري في السياسة الخارجية الإيرانية، مما أدى انتقال إيران من صفة الحليف في المنطقة إلى صفة المعادى والخصم للساسة الأمريكية وتوجهاتها في الشرق الأوسط.

ساهم هذا التحول في نشوء سلسلة من الأزمات بين الطرفين بدأت بأزمة رهائن السفارة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٩.[ii]

استمرت الحالة المآزومة في العلاقة بين الطرفين على مدى وطيلة الأعوام الماضية، وحول قضايا مختلفة، لكن هذه الحالة في العلاقة تخللها تفاهمات ظرفية في شأن قضايا محدودة أملتها مصالح الدولتين.

إلا أن البرنامج النووي الإيراني شكل حالة من حالات التهديد القصوى لمصالح الولايات المتحدة وآمنها في المنطقة. كما أن إيران نووية قد تشكل انقلاباً في موازين القوى القائمة في المنطقة، وما يحمله ذلك من آثار سلبية مما يعني خطر يؤثر بشكل مباشر في مصالح الولايات المتحدة، إضافة إلى أنه يلامس أحد أبرز هموم السياسة الخارجية الأمريكية، الانتشار النووي، إذ يرى صناع القرار

في الولايات المتحدة أن امتلاك إيران سلاحاً نووياً أو حتى مجرد القدرة على إنتاجية يشكل إيران سلاحاً نووياً أو حتى مجرد القدرة على إنتاجه يشكل خطراً قائماً وموصوفاً يجب التعامل معه.

ولهذا عملت الولايات المتحدة على وضع العقوبات الاقتصادية على إيران وتبنت سياسات أكثر حساسية تجاه إيران.

ومع وصول باراك أوباما إلى السلطة في واشنطن أعلنت أمريكا عبر الطرق الدبلوماسية وعبر إشارات مطمئنة للمرشد الأعلى عن نيتها إعادة المفاوضات الدبلوماسية وبدأت التنازلات من قبل جميع الأطراف تولد عنها اتفاق جنيف ٢٠١٣ يشكل خطوة أولى نحو بداية حل الأزمة، وهكذا بعد ١٢ سنة من المفاوضات الصعبة توصلت إيران مع الدول ١١٥ إلى اتفاق تاريخي في ١٥ تموز ٢٠١٥ ووفق ما سبق فإن هذه الدراسة تختصر على التعرف على مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الاتفاق.

إشكالية الدراسة:

لقد أضحت دول مجلس التعاون الخليجي تعاني بعد الاتفاق النووي مشكلة "انكشاف استراتيجي" أبرز ملامحها تمثل في أن ذلك الاتفاق كشف بوضوح عن عدم قدرة تلك الدول على الاعتماد – لآجل غير مسمى – على الدور الأمريكي الموازن لإيران.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الاتفاق النووى الإيراني؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من متابعتها لطبيعة مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووى الإيراني وما يمثله ذلك من تهديد لدول الخليج

الست، التى طالما تأثرت العلاقات الخليجية – الإيرانية بمسار ومنحى المفاوضات مع الغرب عموماً بشأن البرنامج النووى الإيراني، سواء لجهة التصعيد أو التفاهم.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحليل موضوعي، وذلك من خلال التعرف على مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من اتفاق جنيف النووي عام ٢٠١٣ وهل هناك موقف موحد من قبل دول مجلس التعاون تجاه الاتفاق أم هناك مواقف مختلفة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، وينتمى هذا المنهج إلى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي، حيث البداية بملاحظة الواقع المحدد زماناً ومكاناً لكى نتوصل إلى تحليل موضوعي بشأن ذلك الواقع.

الإطار المكاني والزمنى للبحث: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في منطقة الخليج العربي وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي.

أما الإطار الزمني للدراسة: فيمتد خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥) وهى فترة توقيع اتفاق جنيف النووى واتفاق لوزان.

موقف سلطنه عمان من الاتفاق النووي الإيرانى:

سلطنة عمان، التي طالما حرصت على لعب دور الوسيط في هذا الملف، لجهة التهدئة والتسوية وعكست تصريحات المسئولين الموقف الرسمي العُماني، مثل تصريح يوسف بن علوي، المسئول عن الخارجية العمانية، الذي قال: "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة، أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج..نحن دول ليست كبيرة، وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا من أي

صراع بين الكبار" وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي؛ لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ ألف ميجاوات"[iii].

وفي المفاوضات النووية الأخيرة، بدت عمان كلاعب رئيسي، فقد نما دور العمانيين من قناة لإيصال الرسائل المتبادلة إلى وسيط موثوق به بين الأمريكيين والإيرانيين. وفي هذا السياق تقول هيلاري كلنتون "أن السلطان قابوس أثبت للولايات المتحدة الأمريكية من قبل أنه قادر على لعب دور الوسيط مع إيران خاصة بعد نجاحه في المساعدة في الإفراج عن ثلاثة رحالة أمريكيين ألقت إيران القبض عليهم واتهمتهم بالتجسس أثناء وجودهم على الجبال الجنوبية التي تقع بين العراق وإيران[iv].

وقد مهدت هذه المحادثات السرية الطريق للمفاوضات العامة المباشرة، وكانت محصلة هذه المفاوضات التي بدأت منذ مارس ٢٠١٣ التوصل إلى اتفاق جنيف المرحلي، الأمر الذي كانت له انعكاساته السلبية على علاقة عمان مع بعض دول المجلس التي تتعامل الآن مع إيران كمصدر أساس للتهديد[v].

ولا يمكن تفسير ذلك إلا في قراءة مسار العلاقات العُمانية- الإيرانية، المتميزة والوطيدة، والتي تمتد إلى حقبه الشاه، واستمرت حتى بعد الثورة الإيرانية، فطالما أبقت مسقط على قنوات الاتصال مفتوحة مع إيران في جميع الظروف، رغم الامتعاض والمعارضة الخليجية، وقدمت لها العديد من الخدمات التي كانت في أمس الحاجة إليها، بسبب العزلة والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وكثيراً ما لعبت دور الوسيط بينها وبين الدول العربية، وبينها وبين القوى الغربية، كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[vi].

ومع وصول حسن روحاني لرئاسة إيران، كان السلطان قابوس هو أول قائد أجنبي يذهب لتهنئة الروحاني في طهران وحمل معه رسالة خطية من الرئيس الأمريكي باراك أوباما[vii].

وعلى المستوى ذاته من الحرص اهتم الرئيس روحاني بأن تكون سلطنه عمان أول بلد عربي وإسلامي يزوره بعد فوزه بالرئاسة في إيران[viii].

وكانت الزيارة المهمة للرئيس روحاني لسلطنه عمان التعبير الأبرز عن طبيعة تلك العلاقة، وكذلك التعبير الأصدق عن الدور الذي مارسه السلطان قابوس بشكل خاص، وسلطنه عمان بشكل عام على خط الملف النووي بين إيران والدول الكبرى، والدور الأكبر الذي مارسه في إعادة هندسة شكل التحالفات في المنطقة. وبالمقابل كانت زيارة سلطان عُمان قابوس لتهنئة الرئيس الإيراني بعد انتخابه، ثم جاءت زيارة الرئيس روحاني بعد سبعة أشهر إلى العاصمة العمانية مسقط. هذا التقارب ربما يسقط الرهان الغربي على موضوع التهديدات لمضيق هرمز لكون كل من إيران وسلطنه عمان يظل ساحلهما على المضيق[ix].

وفي ذات السياق فإن العلاقات مع سلطنه عمان تكتسب أهمية خاصة لدى إيران، وهي تسعى دائماً إلى تطويرها وقد تجلى ذلك في استجابتها للمساعي التي بذلتها مسقط للتوصل إلى الإفراج عن ثلاثة أميركيين تحتجزهم إيران منذ أكثر من عام. وقد نجحت مسقط أيضاً في الإفراج عن الأمريكية سارة شاوردي التي سبق أن اعتقلتها السلطات الإيرانية مع اثنين أخرين. وقد تم الإفراج عنها بكفالة قدرها ٥٠٠ ألف دولار. كما استجابت سابقاً لفتح نافذة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكون مسقط تتمتع بثقة الطرفين[x].

وتتعدد وجهات النظر حول أسباب دخول سلطنه عُمان طرفاً مساهماً، وداعماً للتقارب والحوار الإيراني- الغربي ويرجع بعضهم ذلك أصلاً إلى موقف السلطان قابوس الذي لم يتخذ سياسات متشددة ضمن الخطاب الطائفي الخليجي، فالسلطان إباضي، وليس سني المذهب، والإباضيون يشكلون نصف عدد السكان على الأقل، وأيضاً لرجال الأعمال الشيعة دورهم في السلطنة[xi].

ويستند الموقف العماني إلى إدراك مفاده أن التعامل مع هذا التهديد المحتمل بامتلاك إيران سلاحاً نووياً لا يكون باستعدائها، والتعامل معها كخصم أزلي، أو بالتعاطي معها بافتراض سهولة إلغائها وإقصائها من أي تفاهم إقليمي.

فإيران وإمكانياتها أمر واقع وحقيقة جغرافية وتاريخية لا يمكن الالتفاف حولها. وبالتالي كان الخيار العُماني قائماً على التعاطي مع إيران ببراجماتية

تفترض أن التعاون وإبقاء الحوار مفتوحاً مع قوة إقليمية مثلها أجدى لأمن الخليج من استعدائها أو مقاطعتها.

كما يرتبط موقف عمان من إيران والعلاقات معها، برؤية الحكم العماني لأمنها القومي ومقتضياته؛ فسواحل إيران لا تبعد إلا مرمى حجر عن السواحل العُمانية، والدولتان تتحكمان معاً في واحد من أهم المعابر المائية في العالم، اقتصادياً وأمنياً؛ مما يعني أن مصلحة عُمان وأمنها القومي يقتضيان أن تحافظ على علاقة ودية مع جارتها الواقعة في الضفة الأخرى من الخليج، وأن تبقى قنوات التواصل مفتوحة مع طهران، عوضاً عن اصطناع عدو بهذا الحجم في خاصرتها(xii).

إضافة إلى ما سبق فإن عُمان لا ترى أن إيران تشكل خطراً على استقرارها الداخلي، بينما يشكل المد السلفي في المجتمع العُماني، هاجساً لدى القيادة العُمانية، وكذلك يثير النفوذ السعودي الكثير من الحساسية لدى عُمان. فيما جاء الإعلان العُماني في العام ٢٠١١ عن اكتشاف خلية تجسس تعمل لصالح الإمارات العربية المتحدة، ليثير الكثير من علامات الاستفهام حول العلاقات الخليجية- الخليجية.

عموماً هناك العديد من العوامل التي تؤثر في صورة إيران لدى الحاكم والمحكوم في العالم العربي، ومن الملاحظ بشكل مبدئي أن عوامل تكوين الصورة لدى الرأي العام العربي تتأثر هي الأخرى بموقف النظم العربية من إيران تأثراً سلبياً[xiii]، ويغلب على النظرة العربية الرسمية إلى إيران، القلق والشك والتخوف، مما يؤدي إلى توترات واضطرابات في علاقة عدد من الدول العربية، والخليجية على وجه الخصوص، تتركز بالأساس على أسباب داخلية تتعلق بمسائل الحدود والنفط والخلاف المذهبي، فضلاً عن أسباب خارجية تتدخل مع الأسباب الداخلية، وهي الرؤية لمستقبل المنطقة، والمفاعل النووي الإيراني والمواقف الأخرى[xiv].

موقف الإمارات من الاتفاق:

الإمارات كانت من أول المهنئين، ووصل إلى الرئيس حسن روحاني ثلاث برقيات تهنئة من حكام الإمارات ووصفت القيادة الإماراتية الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الغربية بـ "التاريخي"[xv]. وقالت أن الاتفاق يمثل صفحه جديدة في العلاقات الإقليمية والدور الإيراني في المنطقة، داعية في الوقت نفسه طهران إلى مراجعة "سياستها الإقليمية"[xvi].

وعلى الرغم من أن العلاقات السياسية بين البلدين سيئة للغاية بسبب الخلاف الذي بينهما حول ثلاث جزر لازالت تحت سيطرة إيران منذ عهد الشاه[xvii] في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧١. إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما على أفضل حال[xviii].

فالإمارات تستحوذ على ٨٠% من التبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي فيما تعد طهران رابع شريك تجاري للإمارات.

إذ قُدر حجم التبادل التجاري ١٧ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٤ و ١٥.٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ و١٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢ و ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠١١ و٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ويتوقع نائب رئيس مجلس الأعمال الإيراني في "دبي" حسين حقيقي أن يرتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما بين ١٥- ٢٠% خلال السنة الأولى التي تلي رفع العقوبات أي في عام ٢٠١٦ حسبما أفاد الوكالة فرانس برس[xix].

ووصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠٠٩ إلى ١٦% بما قيمته ٧ بلايين دولار[xx].

كما توجد حالياً ٢٠٠ رحلة طيران أسبوعية بين البلدين وتلعب دوراً في تعزيز التبادل التجاري والتعاون بين مجتمع الأعمال إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به في مجال السياحة، ويقطن في الإمارات ما يقرب من ٥٠٠ ألف مواطن إيراني أي ما يعادل أكثر من نصف المواطنين السكان في الإمارات البالغ عددهم ٩٤٧ ألف مواطن.

وتعد إمارة دبي مصدر معظم هذا التبادل حيث يعيش فيها نحو ٤٠٠ ألف إيراني يديرون شبكة ضخمة من الأعمال، ويؤكد ذلك موقف حاكم دبي من إيران في تصريحاته الأخيرة لـ "بي.بي.سي" على أن ما يدفع دبي في اتجاه علاقات طيبة مع إيران وتأييد الاتفاق النووي الإيراني هو "التجارة لا السياسة" ما يؤكد هذا الكلام هو وجود ٨٠٠٠ تاجر إيراني مسجل رسمياً في إمارة دبي وحدها، وبلغت تجارة إعادة التصدير بين الدولتين في النصف الأول من عام ٢٠١١ مبلغ ٥.٣٢ مليار دولار، وحسب ناصر هاشم بور نائب رئيس مجل الأعمال الإيراني في دبي قدر الاستثمارات الإيرانية في الإمارات أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الاستثمارات الأمريكية وتتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار حيث تمثل ثروة الجالية الإيرانية في الإمارات بما يتراوح بين ٢٠- ٣٠% من حجم ثروة الأصول المادية في الإمارات في عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من تلك المعدلات انخفضت مع اشتداد العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران التي أثرت على التجار ونشاطهم بشكل مباشر، ومع تنفيذ الإمارات لتلك العقوبات خلال العام ٢٠١٢، فإن الإمارات ظلت تستحوذ على ١٦.٣% من إجمالي التجارة الخارجية لإيران، وظلت الشريك التجاري الثاني لها على مستوى العالم[xxi].

ويرجع العديد من المحللين أزمة من دبي المالية في مطلع عام ٢٠٠٩ إلى أسباب إقليمية سياسية تولدت نتيجة الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران التي تعد الشريك التجاري الأكبر لدولة الإمارات العربية عامة ولإمارة دبي خاصة.

فعلى الرغم من أن فرض العقوبات الأمريكية على إيران بدأ منذ عام ١٩٧٩، بعد الاستيلاء الشهير على السفارة الأمريكية في طهران من قبل الطلاب الإيرانيين فإن توتر الأحداث بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وبين إيران ودول الخليج العربية من جهة أخرى قد أفرز وجوداً إيرانياً في دول الخليج تجاوز حاجز التأثيرات السياسية إلى التأثيرات الاقتصادية التجارية كإحدى وسائل

مواجهة الضغوط الأمريكية المتزايدة بمرور السنوات وهناك من يرى أن صعود دبي الاقتصادي يرجع في أحد أسبابه إلى الحظر المفروض على النظام الإيراني[xxii].

الأمر الذي ساهم بصورة أو بأخرى في تعميق علاقات إيران التجارية مع دبي، والبعض الأخر يرى أن الأمر تجاوز مجرد الشراكة التجارية بكل مقوماتها الاقتصادية وانعكاساتها السياسية إلى حالة من التغلغل الإيراني على المستويات غير الرسمية، يعكسه وجود ما يقدر بأكثر من ٤٥٠ ألف إيراني يعيشون في الإمارات، عدا الإيرانيين من أصول إيرانية ويمثلون وفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأسوشيتدبريس، ثاني أكبر جالية أجنبية في دبي بعد الجالية الهندية، ناهيك عن وجود ما يقرب عن عشرة ألاف شركة إيرانية عاملة هناك، هذه الارتباطات جعلت من دبي سوقاً استثمارياً لكثير من الإيرانيين[xxiii].

استطاعت إيران أن تستفيد من الجوار الجغرافي مع دولة الإمارات، والسياسات الاقتصادية الانفتاحية التي انتهجتها الإمارات على مدار السنوات الماضية. فزادت من الحضور البشري داخل الإمارات العربية. فحسب البيانات المنشورة فإن الإيرانيين يستحوذون على نسبة ١٢% من مشتري الوحدات السكانية التي تعطي حق الإقامة لفترة طويلة في الإمارات[xxiv].

على الرغم من سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث إلا أن الإمارات تحاول أن تكون براجماتية قدر الإمكان في موقفها مع إيران فهي تحاول تحسين العلاقة معها بالرغم من موقف العداء الذي تكنه دول مجلس التعاون والمعارض لإيران ودورها الإقليمي، حيث حققت الإمارات فوائد اقتصادية بفضل موقعها كمنطقة ترانزيت للتجارة الإيرانية في سنوات الحصار والعقوبات على إيران، فمنذ فرض العقوبات الأممية عليها مثلت إمارة دبي مكانة الرئة بالنسبة للاقتصاد الإيراني والباب الرئيسي لأهم الواردات التي يحتاج إليها الاقتصاد الإيراني وبالمثل عملت إيران على بناء تواجد اقتصادي مهم بتفعيل استثمارات داخل الإمارات. مما ساعد على تخفيف التوتر معها في الخلاف حول الجزر.

كانت الإمارات تطوق نجاة لإيران أثناء العقوبات المفروضة عليها، استطاعت الإمارات خلال عشرين عاماً فقط اجتذاب ما مقداره ٣٠٠ بليون دولار من رؤوس الأموال الإيرانية. ويشكل الإيرانيون ما نسبته ١٧.٤% من سكان دبي وما نسبته ١٥% من العقارات في دبي يملكها إيرانيون بنحو ٣٠٠ مليار دولار[xxv]. وقد هاجر الألاف من الإيرانيين إلى دبي في أعقاب قيام الثورة الإيرانية في إيران عام ١٩٧٩.

برز حجم تأثير العقوبات على التبادلات التجارية بين دبي وإيران، خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، ففي الوقت الذي أعلن فيه مصدر دبلوماسي إيراني، أن قيمة الصفقات التجارية بين دولتي إيران والإمارات العربية المتحدة، بلغت ٢٥ مليار دولار في العام ٢٠١١، أعلنت جمارك دبي أنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين شهدت تجارة دبي مع إيران خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ انخفاضاً ملحوظاً بنسبة ٢٤%، حيث تراجعت إلى ١٢.٧ مليار درهم (٣.٥ مليار دولار) مقابل ١٦،٧ مليار درهم (٤.٦ مليار دولار) في نفس الفترة من عام ٢٠١١[xxvi]. وهو ما بدا انعكاساً للالتزام الإماراتي بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران في عدة مجالات.

وفي المجمل، فإنه يمكن القول بأن استثنائية العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات القائمة على عدم تأثرها سلباً طيلة عقود، بالرغم من وجود قضية نزاع كبيرة بين الدولتين، وهي قضية جزر الإمارات التي تحتلها إيران تعرضت لمحاولات التقويض نتيجة الضغوط الأمريكية على الإمارات للالتزام بتنفيذ العقوبات المفروضة على إيران، تلك الضغوط التي استهدفت تشديد الحصار على إيران من خلال خنق رئة اقتصادها. وإغلاق بوابته الرئيسية، وضرب علاقاتها الاقتصادية الأقوى.

موقف قطر من الاتفاق النووي الإيراني:

كانت قطر من ضمن دول مجلس التعاون التي رحبت بالاتفاق من خلال تصريح وزير الخارجية القطري خالد العطية في حديث لـ "سي.إن.إن" والذي قال فيه أن "قطر كانت أول من دعم وشجع على أن تتم تسوية هذا الملف بطريقة سلمية" "وأضاف هذا الاتفاق سيهدئ إيران وسيجعلها تتقارب أكثر وبشكل أفضل مع دول المنطقة"[xxvii].

كما دعا أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى الحوار مع إيران قائلاً:"العلاقات الثنائية بين قطر وإيران تنمو وتتطور باستمرار على أساس المصالح المشتركة والجيرة الحسنة"[xxviii].وأضاف بأن قطر على استعداد لاستضافة حوار بين إيران ودول الخليج.

هذا الموقف يدل على أن قطر لا ترى في البرنامج النووي الإيراني خطراً عليها بالإضافة إلى علاقاتها الوثيقة مع إيران ومصالحها الاقتصادية معها. وهي لم تعلن موقفاً رسمياً صريحاً رافضاً لامتلاك إيران سلاحاً نووياً، بل إنها حذرت مما وصفه رئيس وزرائها، بـ "الانسياق في استراتيجيات دولية" حول الملف النووي الإيراني، وذلك خلال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ديسمبر ٢٠٠٧، التي دعت قطر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لحضورها، دون تشاور مع الدول الخليجية الأخرى، فقد علق المسئول القطري على الملف النووي الإيراني، قائلاً: إن الأمر يتعلق "ببرنامج علمي، ومن حق إيران أن يكون لها برنامج". وأضاف: " لا نستطيع أن ننساق في استراتيجيات دولية في هذا المجال.. هذا خطير، وغير مقبول من قبل دول المجلس، وعلى الإيرانيين أن يأخذوا بعين الاعتبار مصلحتهم مع دول تمد لها يديها للصداقة".

ولتحليل الموقف القطري وبشكل أدق فهناك من يرى بأن قطر تجمع في سياستها كل التناقضات الإقليمية فهي أول بلد خليجي يقيم علاقات علنية مع إسرائيل، وتقوم في الوقت نفسه بالتضامن مع لبنان في حرب ٢٠٠٦ وتشارك في

إعادة إعمار الجنوب، تحالفت مع النظام السوري لمحاولة فك جدار العزلة الإقليمية من حوله (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)، ثم انقلابها على هذا التحالف وتقدمها الصفوف لإسقاطه بالقوة مع تحالف جديد يمثل السعودية وتركيا وفي ذات الوقت ترى السعودية بأن قطر تستخدم قناة "الجزيرة" لمهاجمة المملكة وخاصة الأسرة المالكة والنظام الاجتماعي أن موقع قطر في منطقة جغرافية متوترة جعلها في مأزق أبدى بين قوتين إقليميتين كبيرتين متصارعتين على النفوذ في المنطقة، تفوقانها مساحة وعدداً سكانياً بشكل كاسح.

ومن خلال التأمل في الأرقام يتضح المأزق القطري بوضوح، إذ تبلغ مساحة قطر ١١٤٣٧ كيلومتراً مربعاً، مما يجعلها تعادل ولاية كونيتيكت الأمريكية الصغيرة وتزيد بقليل عن مساحة لبنان.

بالمقابل تبلغ مساحة السعودية حوالي مليونين ومائة ألف كيلو متر مربع، ما يجعلها تفوق قطر حجماً بحوالي ١٨٥ مرة، أما إيران فتفوق مساحتها البالغة مليونا و ٦٤٨ ألف كيلومتر مربع جغرافيا قطر بحوالي ١٤٤مرة[xxix].

وتتفاقم مشكلة قطر الجغرافية عند عطفها على مشكلتها الديموغرافية-السكانية، فسكان قطر البالغ عددهم ربع مليون نسمة يقلون بحوالي ١٠٠ مرة عن سكان السعودية وحوالي ٣٠٠ مرة عن سكان إيران.

تثبت هذه المقايسة، بين المساحة والسكان، أن لا تناسب ممكناً بين قطر وجارتيها القويتين، السعودية وإيران، لا في المد القصير والمتوسط ولا حتى البعيد.

ولو حاولت قطر تسليح نفسها وبناء قوة عسكرية تردع جيرانها عن غزوها، لما استطاعت أن تفعل ذلك بسبب ضيق رقعتها الجغرافية وقاعدتها السكانية، حتى ولو توافرت لديها إمكانات مالية خيالية.

تأتي قطر في المرتبة الثالثة في العالم بعد روسيا وإيران من حيث امتلاكها للغاز الطبيعي الذي يقدر بحوالي ٩٠٠ تريليون قدم مكعب.

كل ما سبق يحتم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها العمالقة من الشمال والجنوب.

ولذلك فقد تحالفت العائلة الحاكمة في قطر مع بريطانيا العظمي منذ العام ١٩١٦ لمواجهة الطموحات السعودية لضمها، فأدار التاج البريطاني قطر وأمنها وقتذاك من الهند.

وفي ذات السياق يمكن رؤية تقديم قطر لقاعدة "العيديد" إلى سلاح الجو الأمريكي عام ٢٠٠٣ (إبان غزو العراق) مجاناً . باعتباره بوليصة تأمين ضرورية لمواجهة السعودية وإيران، مع العلم بأن قطر بدأت منذ العام ١٩٩٥ تستضيف بعضاً من القوات الجوية المكلفة بالإشراف على منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، وتحولت الجزيرة خلال التسعينات من القرن الماضي إلى واحدة من أكبر مخازن الأسلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة[xxx].

أما المبررات القطرية التي دفعتها إلى القيام بذلك فقد طرحها الشيخ (حمد بن جاسم الـ ثاني- وزير خارجية قطر- سابقاً قائلاً: " بأن هناك علاقات عسكرية بموجب اتفاقية موقعة لها مدة محددة، تشمل تخزين أسلحة أمريكية في قطر، والتعاون في حالة التهديد. حيث أن قطر دولة صغيرة، وأن المنطقة قد تشهد أجواء لا تستطيع قطر في أثنائها الدفاع عن نفسها"[xxxi].

وفي هذا الصدد أعلن السفير الأمريكي في قطر أن الولايات المتحدة تبني في قطر أكبر مخزن للسلاح الأمريكي خارج الولايات المتحدة[xxxii]. وأكدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من (١٠٠) مليون دولار لإقامة مراكز مكيفة تتسع لمئات الدبابات والسيارات المدرعة.

ومما يؤكد ضخامة تمركز السلاح الأمريكي في قطر ما صرح به الشيخ (سعود ناصر الصباح) – وزير النفط الكويتي- (أن أكبر وجود أمريكي في المنطقة لمراقبة الجنوب العراقي هو في قطر.. وإذا نزلت في مطار قطر وجدت أكبر وجود لسلاح الطيران الأمريكي[xxxiii].

ولهذا تتخوف قطر من أن تقوم السعودية بضمها في وقت من الأوقات على غرار ما حاول العراق، أن يفعله مع الكويت عام ١٩٩٠. كما يزيد من هذه المخاوف وجود مشاكل حدودية بين قطر والسعودية والتي رأى فيها العراق وإيران فرصة لإضعاف الأخيرة وأعربا عن تأييدهما لموقف قطر بل إن إيران اقترحت عليها التوقيع على اتفاق دفاع مشترك كبديل عن مجلس التعاون[xxxiv].

تعد العلاقة القطرية- الإيرانية علاقة ملتبسة ومركبة بكل المقاييس؛ فمن ناحية إيران مهمة لقطر كي توازن السعودية وطموحاتها، ولكن في الوقت نفسه طموحات إيران الإقليمية والنووية تخيف قطر.

لا تريد قطر رؤية إيران نووية، ولكنها في الوقت نفسه لا تحبذ ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية بسبب خشيتها انتقاماً إيرانياً بقصف منشآتها النفطية والغازية التي استثمرت فيها أموالاً هائلة، والتي تقع بكاملها في مرمى الصواريخ الإيرانية.

بالإجمال تسلك قطر في علاقاتها مع إيران سلوكاً مغايراً لدول مجلس التعاون الخليجي، ويعود السبب في ذلك إلى أن قطر تتشارك مع إيران في أكبر حقل للغاز الطبيعي يصنف كثالث أكبر احتياطي في العالم بنحو ١٣٠٠ تريليون قدم مكعب لقطر منه ٨٠٠ تريليون، ولإيران ٥٠٠ تريليون. أي لقطر الحصة الأكبر منه بدأت قطر التعامل مع الحقل منذ التسعينات والذي تطلق عليه اسم "الحقل الشمالي" بينما تطلق عليه إيران "الحقل بارس الجنوبي".

ولهذا حرصت قطر على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جارتها الشمالية، لأن ذلك يسهل علاقات قطر مع تحالفات إيران الإقليمية، ويفتح الطريق أمامها لمد الخيوط مع مختلف الدول والحركات السياسية في المنطقة ووفقاً لنظريات العلوم السياسية فإن الدول الصغيرة حجماً لا تملك خيارات كثيرة لحماية

أمنها، إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص. (xxxv)

وفي نفس السياق فإن قطر تدرك بوضوح أن رفع العقوبات عن إيران قد ينهي وضعها المتميز بالنسبة إلى إيران، من حيث استقبالها وحدها للشركات الأجنبية للاستثمار في حقولها الغازية. وفي هذا الشأن، ستنطلق مشاريع الاستثمار في الحقول الغازية الإيرانية- القطرية المشتركة بعد رفع العقوبات الأممية، وهذا يستدعي التعاون والتفاهم بين البلدين لضمان المصالح الاقتصادية المشتركة في هذا الشأن. ومن جهة أخرى، لا تريد قطر أن تقع ضمن المخيم السعودي في الصراع الطائفي القائم في المنطقة، فلها أصلاً خلافات تاريخية مع المملكة العربية السعودية وترى في نفسها ذات ثقل مستقل عن السعودية التي تطمح بأن تكون مركز الثقل العربي "السني" في الخليج، بل في العالم العربي والإسلامي بأكمله، وهذا سبب أخر يدعو قطر إلى تنويع تحالفاتها عموماً، والاقتراب من إيران بعد رأب الصدع الإيراني- الغربي.

ويبدو أن قطر كانت مستعدة للتقارب الإيراني- الغربي وترحب به، وذلك من منطلقين: **الأول**: أنها كانت تترقب نتائج الملف النووي الإيراني، وراحت تكيف تحالفاتها بالتنسيق مع تطورات هذا الملف. **والثاني**: أنها تتخوف من صعود الدور السعودي في المنطقة، إثر التصادم الإيراني- السعودي الذي تتوضح معالمة في المعارك الدائرة في اليمن، بما يؤثر سلبياً على نفوذها الإقليمي.

موقف المملكة العربية السعودية من الاتفاق النووي الإيراني:

نظراً لأن السعودية هي الدولة الأكبر والأهم في المنظومة الخليجية، فإن موقفها من الاتفاق يكتسب أهمية ودلالة خاصة. فعلى الرغم من التصريح الرسمي الذي أصدرته الخارجية السعودية ترحيباً بالاتفاق، إلا أن تصريحات مسئولين سعوديين ونخب مرتبطة بدوائر الحكم في الرياض تدلل على أن السعودية ترى

في الاتفاق مصدر تهديد إستراتيجي لها، حيث تعتقد في أن ما حدث لا يخلو من كونه "صفقة" تمت بين إيران من جهة، والعرب من جهة أخرى. وكشف رد الفعل السعودي الأولى تجاه هذا الاتفاق، والذي أعلن عبر التلفزيون الرسمي للسعودية عن "ترحيب سعودي حذر" ومخاوف مستترة. فلقد جاء في هذا البيان أن السعودية كانت مؤيدة للاتفاق بين إيران والدول الست "٥ + ١"، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أنه نتيجة لدعم إيران للإرهاب لابد من استمرار العقوبات المفروضة على هذه الدولة[xxxvi].

وفي ذات السياق جاء رد الفعل السعودي الرسمي فاتراً تجاه الاتفاق النووي المؤقت، واستقبل الملك السعودي اتفاق جنيف بالحذر، قائلاً: "إذا كانت هناك نوايا جيدة حقيقية، فيمكن أن يكون الاتفاق هو الخطوة الأولى نحو التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني[xxxvii]. أما الخارجية السعودية فترى في الاتفاق تراجعاً للدور الأمريكي الأمني الضامن في المنطقة، وأن الغرب قبل ضمناً بالنفوذ الإيراني مقابل تنازلات بشأن برنامجها النووي.

ويستشف من ردود الفعل السعودي أن الرياض تخشى أن يقضي الاتفاق إلى بناء شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والغرب عموماً وإيران، تدفع السعودية على وجه الخصوص ثمنها.

وتبدي الرياض قلقاً إزاء حدوث مقايضة بين واشنطن وطهران، تقوم على أساس تولي إيران لعب الدور الرئيسي في مواجهة التنظيمات الإسلامية السنية، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي المواجهة التي تقع على رأس أولويات إدارة الرئيس أوباما، مقابل اعتراف واشنطن بمكانة إيران الرائدة في المنطقة، إلى جانب إطلاق يدها لتحقيق مصالحها.

وفي هذا الشأن يرى "جوردان" الذي كان سفيراً في الرياض بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ أن الاتفاق قد يريح السعوديين من القلق بشان اضطرارهم لمواجهة تهديد نووي من إيران لكن هذا ألا يبدد مخاوفهم الجيوسياسية التي ربما

تكون أكثر عمقاً[xxxviii]. كما أضاف أن هذا الاتفاق لا يتناول سلوك إيران فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

ولهذا لم تبد السعودية ارتياحاً للاتفاق النووي، وما حصل من تقارب بين الغرب وطهران. وجاءت تصريحات رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشورى السعودي لتعكس هذا الانطباع في أروقة الحكم في الرياض. وقبل أن يصدر رد فعل رسمي عن المملكة، قال عبد الله العسكر في تصريحات نقلتها وكالة "رويترز" أن "النوم سيجافي سكان المنطقة بعد هذا الاتفاق"[xxxix].

وأضاف "أخشى أن تكون إيران ستتخلى عن شيء في برنامجها النووي لتحصل على شيء أخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية"[xl].

ووفق ما سبق جاء رد "جون كيري" بأن واشنطن لن تعقد صفقة مع إيران على حساب الخليج العربي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بمد النفوذ الإيراني إلى الدول الحليفة لها في الخليج، وستحافظ على استقرارها الداخلي[xli].

وفي المقابل يرى السعوديين أن أي دور يمنحه الأمريكيون لإيران في المنطقة، خصوصاً حول مستقبل سوريا وتثبيت استمرار الأسد في السلطة، سيؤدي إلى تكريس الدور الإيراني في العراق ولبنان أيضاً، أي إلى بسط النفوذ على الشرق الأوسط بالكامل.

كما تعتقد السعودية من أن تؤدي المحادثات الأمريكية- الإيرانية إلى ضرب الاستقرار في دول الخليج، خصوصاً في توظيف ورقة المعارضة في البحرين، واليمن من خلال دعم الحوثيين وقد يصل الأمر إلى تهديد استقرار المملكة الداخلي، ولهذا لم يقتنع السعوديون بتطمينات كيري[xlii].

هذا "القلق" من النفوذ الإيراني دفع بكل من السعودية، التي رأت فيه طوق محكماً، يمتد شمال شبه الجزيرة العربية في العراق والشام، وصولاً إلى التأثير في اليمن، عبر الحوثيين وأيضاً تركيا التي عدته "كماشة" ممتدة من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط، إلى استحثات استلال القوة العسكرية للإطاحة بالنظام

السوري، عبر تسليح المعارضة أو بتدخل عسكري إقليمي أو دولي، لأجل تحويل دمشق من حليف لطهران إلى خصم مضاد بما يشكل حائط سد لدورها الإقليمي المتعاظم[xliii]. على الرغم من إعلان وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف وأثناء جولة خليجية لم تشمل السعودية رغبته في زيارتها وفتح صفحة جديدة معها، ومع كل دول الخليج، واصفاً إياها بأنها "دولة مهمة" وصاحبة نفوذ في المنطقة"[xliv].

ومن جانبه، سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى طمأنه الحلفاء في الشرق الأوسط، من خلال كلمة له عقب الإعلان عن الاتفاق قائلاً لهم أن الاتفاق يمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، ويضمن استقرار إسرائيل ودول الخليج.

وأعرب الملك سلمان بن عبد العزيز أل سعود، في محادثه هاتفية مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما – بعد الإعلان عن الاتفاق- عن أمله في : "التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وحول ما سبق يرى الباحث والكاتب "فريدمان" أن المشكلة في الاتفاق النووي من وجهة نظر السعودية تكمن في أن هناك فجوة أيديولوجية واسعة بين الولايات المتحدة وإيران.

وفي ذات الوقت تختلف مسارات العمل في معالجة بعض القضايا الجوهرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا يحاول "جورج فريدمان" تفسير أسباب المعارضة السعودية للاتفاق النووي الإيراني للإشارة إلى ما يأتي[xlv]:

أولاً: في حالة تقلص النفوذ الأمريكي في المنطقة فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى.

ثانياً: إن هناك أقلية شيعية تتمركز في شرق المملكة السعودية لا يمكن إغفال أهميتها وهي تتواجد في منطقة غنية بالنفط.

ثالثاً: إن التقارب الإيراني مع الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة يعد أمراً محتملاً، ومن ثم ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.

ويصف فريدمان الاتفاق النووي بأنه بمثابة هروب أمريكي من الالتزام الأمريكي بحماية السعودية من أعدائها الإقليميين وعلى رأسهم إيران.

وتخشى السعودية بعد رفع العقوبات عن إيران سيتعزز دورها بشكل أكبر في الشرق الأوسط وسوف يترجم ذلك بتوسيع الهيمنة الإيرانية في المنطقة.

إلا أن مصدر القلق السعودي الرئيسي يبقى الخوف من وصول الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى مصالحة، وإلى التعامل مع إيران على أساس أنها حليف الولايات المتحدة الأساسي في المنطقة[xlvi].

وعندها تجد السعودية نفسها في مواجهة مع سياسة إيران التداخلية في كل من العراق والبحرين واليمن وسوريا ولبنان. وهكذا ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن البرنامج النووي ليس هو المشكلة الأساسية بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإنما الإشكالية تكمن في الترجمة العملية للمفاوضات والتي كانت على شكل اتفاق تاريخي سيغير وجه المنطقة.

موقف البحرين من الاتفاق النووي الإيراني:

ففي تقرير موسع نشرته صحيفة العرب التي تصدر من لندن يوم ٢٠١٥/٧/٢٨ رأى أن الطمع الإيراني في أرض البحرين قديم ومتجدد، وقد أكد ذلك العديد من الدراسات الدولية وتقارير الخبراء الإستراتيجيين. وسردت الصحيفة مطامع إيران في البحرين والمنطقة عبر التاريخ والتي تزايدت في ظل خطة تسمى الخطة الخمسية الإيرانية والتي تقوم على عدة نقاط منها ضرورة تصدير الثورة الإيرانية والسعي لامتلاك القوة والسلاح، والسيطرة على الأراضي والإنجاب السياسي أو التفريخ السكاني[xlvii].

تذكر المراجع أن الخطة الخمسينية التي ظهرت في أواخر التسعينات هي خطة سرية أعدها مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية ووجهها إلى المحافظات في الولايات الإيرانية، وتهدف الخطة المشتملة على خمس مراحل، مدة كل منها عشر سنوات، إلى تصدير الثورة لكن بأساليب أقل حدة عما اتبعه آية الله الخميني، للوصول إلى الهدف ذاته وهو السيطرة على المنطقة.

ويشير مركز الخليج العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية في هذا السياق إلى أن العلاقات البحرينية الإيرانية محكومة بتاريخ طويل من المطالبات والإدعاءات الإيرانية بسيادتها على الجزيرة، وتعود هذه الإدعاءات إلى القرن السادس عشر الميلادي عندما خضعت الجزيرة لحكم الإمبراطورية الصفوية، غير أن الأسرة الحاكمة للبحرين سيطرت على الجزيرة منذ عام ١٨٢٠[xlviii].

وفي عام ١٩٥٧، قاد شاه إيران البرلمان لمناقشة تدابير للاستيلاء على البحرين، كما أشار إلى إمكانية تجديد الإدعاءات الإيرانية حيال المملكة الخليجية عقب الانسحاب البريطاني من شرق السويس غير أن استفتاء شعبياً بحرينياً جرى عام ١٩٧١ قرر تأسيس البحرين كدولة مستقلة دون معارض من الشاه أو البرلمان الإيراني.[xlix]

وقد جاء الاستفتاء بعد محادثات مع بريطانيا، التي بدأت ترتب لانسحابها من الخليج العربي في التبيان من القرن الماضي، وقد شملت هذه المحادثات حدود الدولة الإيرانية في الخليج العربي " التي فشلت في مرحلة أولى، لإصرار إيران على أن تكون البحرين تحت التبعية الإيرانية، ثم وقع الاتفاق على إجراء الاستفتاء، مقابل تسوية مع بريطانيا تقوم على احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مقابل غض الطرف عن البحرين[l].

وأجرى الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة، وجاءت النتيجة لصالح استقلال البحري بإجماع الشعب البحريني بجميع طوائفه، وبعدها اعترفت إيران

الشاه باستقلال البحرين عام ١٩٩١ وتبادلت معها السفراء واعتقد أن صفحة سوداء في تاريخ العلاقات الإيرانية البحرينية قد طويت[li].

لكن بعد الثورة الإسلامية، أحيت إيران هذه المطامع وسجلت محاولات لزعزعة النظام في البحرين منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم يشير ناصر الشيخ عبد الله الفضالة، عضو مجلس النواب السابق بمملكة البحرين، أنه بعد نجاح ثورة الخميني، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب في البحرين. وقام الشيعة، الموالون لإيران على مدى ثلاثة عقود، بثلاث محاولات تخريبية لزعزعة استقرار البحرين:

المحاولة الأولى: كانت بداية الثمانينات وكان التيار الشيرازي هو المسئول عنها. وقد كانت محاولة لقلب الأوضاع في البلد عن طريق إدخال أسلحة ومتدربين (تدبروا في معسكرات خاصة في إيران) وقد تمكنت السلطة من ضرب المخططين للمحاولة.

المحاولة الثانية: كانت في أواسط التسعينات (١٩٩٤- ١٩٩٦) حيث قاد هذه المحاولة هذه المرة الفرع البحريني لحزب الدعوة، وقادة هذا الحزب هم الذين شكلوا فيما بعد (جمعية الوفاق) أكبر الجمعيات السياسية الشيعية. واعتمدت هذه المحاولة على إحداث البلبلة والفوضى وإشعال الحرائق، لتحفيز الشيعة على القيام بثورة شاملة، محاكاة لثورة الخميني.

المحاولة الثالثة: بدأت يوم ١٤ فبراير ٢٠١١، في محاولة واضحة لمحاكاة ثورات الربيع العربي. وكان العامل الرئيسي في فشل هذه المحاولة، تعدي النصف الأخر من الشعب (السنة) لهذه المحاولة ذات البعد الطائفي الواضح، ثم دخول قوات درع الجزيرة في البحرين في مارس ٢٠١١. [lii]

تباينت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء سحب السفراء تضامناً مع المملكة العربية السعودية التي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إيران وأعلنت عن إيقاف الرحلات الجوية معها، حيث قامت كل من البحرين والكويت وقطر والسودان والصومال والأردن إما بسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية أو

استدعاء سفرائها احتجاجاً على ما حدث للسفارة السعودية في طهران، وخفضت الإمارات التمثيل الدبلوماسي لها في إيران من سفير إلى قائم بالأعمال دون أن تتأثر العلاقات التجارية بين البلدين.

موقف الكويت من الاتفاق:

بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ببرقيتي تهنئة إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران على خامنئي "هنأهما فيهما بالاتفاق التاريخي الذي أبرم في فيينا[liii].

كما صرح نائب وزير الخارجية خالد الجار الله إن الكويت ترى أن "الحوار مع إيران أفضل من الصدام معها" مشدداً على أن ظروف المنطقة باتت صعبة حالياً وتزداد تعقيداً لافتاً إلى الدعوة التي أطلقها رئيس الحكومة للحوار مع إيران هي دعوى كويتية خالصة لأننا نرى أن الحوار مع إيران يحل القضايا، وليس الصدام معها[liv].

أن الكويت رحبت بالاتفاق متأملة أن يكون أفضل لمستقبل المنطقة، فهي قريبة من إيران وتخشى من تبعات ما قد يحدث. موقف الكويت أكثر حساسية من غيرها.

الخاتمة:

يتضح مما سبق هناك تباين في ردود الأفعال الخليجية تجاه الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، ففيما سارعت الإمارات إلى تهنئة إيران على الاتفاق وكذلك الكويت، وقطر إلا أن السعودية كانت أكثر صراحة في إبداء شكوكها ومخاوفها من عدم التزام إيران بالاتفاق وحذرت من الاستمرار في سياسة التدخل في شئون الدول من قبل إيران واعتبرت أن استخدام بند رفع العقوبات الاقتصادية في إثارة الاضطرابات والقلاقل، سُيواجه بردود فعل حازمة من دول المنطقة وفي ذات السياق فإن دول الخليج متفقة على حق إيران في

برنامجها النووي السلمي، ولكنها ببساطة لا تثق في نوايا وأهداف القيادات الدينية والسياسية الإيرانية، العابرة للحدود لأهداف طائفية.

ويتفق كثير من المحللين بأن اختلاف الموقف الخليجي تجاه الاتفاق النووي الإيراني، يعود اختلاف علاقات كل واحدة من هذه الدول مع إيران، فالكويت رحبت بالاتفاق متأملة أن يكون أفضل لمستقبل المنطقة، أما الإمارات قدرت موقفها بشكل يضمن مصالحها في الوقت الذي كان يفترض أن يكون أكثر تشدداً، فإيران لازالت تحتل ثلاث جزر إماراتية، وأخيراً اعتقد بأن رفع العقوبات عن إيران سوف يؤدي إلى إغراق المنطقة بالمزيد من الأزمات وأن أي رهان على إيران في تغيير سلوكها سيكون خاسراً، لأن خطورة إيران ليس في برنامجها النووي فحسب، ولكن في برنامجها السياسي، ولا يوجد اعتقاد بأن الاتفاق يوقف إيران السياسية إضافة إلى أن الاتفاق لا يعطي أية ضمانات على أن طموح إيران بامتلاك أسلحة نووية سيتوقف للأبد، كما أن الاتفاق لا يعطي تأكيداً قاطعاً على القضاء على البرنامج النووي العسكري الإيراني، فالغرب أقر بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولكنه لا يضمن تغير سلوك إيران الذي يشكل تهديداً لدول الجوار ولمنطقة الشرق الأوسط التي ستبقى تعاني من أزمة ثقة حتى تتخلى عن لغتها العدوانية عندها فقط يمكن لدول الخليج شعوباً وقيادات أن تطمئن وتتفاهم مع إيران بعيداً عن التجاذبات المذهبية وإثارة القلاقل، كما هو الواقع المقلق في لبنان وسوريا واليمن والعراق. إلا أن الواقع قد يكون عكس ذلك فإيران لديها مشروع تسعى إلى تحقيقه وهو السيطرة على كل دول المنطقة وقد يتحقق لها ذلك من خلال الخطوات التالية:

أولاً: إيران تدرك جيداً بأن دول مجلس التعاون ليس لها أجندة خارجية موحدة كما أن لديها خلافات مع بعضها البعض حول عديد من القضايا من ضمنها الحدود. وهي تعمل بشكل دائم على استثمار هذه الخلافات التي برز على السطح من حين لأخر. كما أنها تحاول أن تربط بعض دول المجلس بمصالح

اقتصادية (الإمارات على سبيل المثال) كما تفضل دائماً الحوار مع دول المجلس بشكل فردي وليس جماعي.

ثانياً: سوف تعمل على توظيف ورقة الشيعة المتواجدين في كل من البحرين والكويت وشرق السعودية.

نتائج الدراسة:

١. عدم وجود موقف موحد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووى الإيراني والاتفاق الأخير.
٢. أوضحت الدراسة بأن قلق بعض دول الخليج يتمثل في تركيز الاتفاق على المصالح الأمريكية دون مراعاة هواجس دول الخليج، ولاسيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.
٣. تخشى دول مجلس التعاون بأن تكون إيران ستتخلى عن شئ في برنامجها النووى لتحصل على شئ آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية.
٤. أن الاتفاق بصياغته الحالية يمثل اعترافاً مقدماً بإيران كدولة على عتبة امتلاك السلاح النووي.

التوصيات:

١. على المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، من ناحية أولى، أن تسعى إلى الخروج من إطار العلاقة الحصرية مع الولايات المتحدة، عبر الانفتاح على الشركات والتحالفات الإقليمية والدولية.
٢. ضرورة انتهاج سياسة "الاعتماد على الذات عسكرياً" كخيارات أمنية جديدة لمواجهة الهيمنة الإيرانية، وتمكنها في الوقت نفسه من تقليل اعتمادها المطلق على الحماية الأمريكية.
٣. يجب أن يكون لدول مجلس التعاون سياسة خارجية موحدة تجاه إيران.

المراجع:-

١- زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووى في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧)، ص١٢٤.
٢- طلال عتر يس، الجمهورية الصعبة – إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص٢٠.
٣- أشرف كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد٦٢ سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١١٣- ١١٧.
٤- هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة: مي سمير، (القاهر: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٢١٥.
٥- محمد السعيد إدريس، الأزمة القطرية وخيارات مجلس التعاون الخليجي الصعبة، أفاق سياسية، العدد الرابع، ٢٠١٤، ص ٧٣.
٦- بسمة مبارك سعيد، زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنه عُمان: إلى سلطنه عُمان: الدلالات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٧-٤-٢٠١٤ متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

http://studies.lajazeera.net.

٧- هيلاري كلنتون، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.
٨- محمد السعيد إدريس روحاني وقابوس بين اعتبارات التحالف وحوافز حل الأزمات، مختارات إيرانية، العدد ١٦٣، مارس ٢٠١٤، ص ٤.
٩- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٥)، ص ٢٣٤.
١٠-التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٠١.
١١-ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص
١٢-بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٨-١-٢٠١٤ متاح على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20189032704848.htm.

١٣-المرجع نفسه، ص٦.
١٤-ياسر عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٦.
١٥-الإمارات تهنئ إيران باتفاقها النووي "التاريخي" مع القوى الغربية، "فرنسا ٢٤"، متاح على الرابط التالي: http://www.france24-com/ar/20150714
١٦-في أول رد فعل خليجي: الإمارات تعتبر الاتفاق مع إيران "فرصة لفتح صفحة جديدة" صحيفة رأي اليوم، متاح على الرابط التالي: http://www.raialyoum.com/?P=287181
١٧-سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الإقليمية، (بغداد : دار الحرية للطباعة، ١٩٨١)، ص١٧٦.
١٨-للمزيد انظر : أنيس الدغيدي، الحدود الملتهبة بين دول النفط وكابوس انفجار قنبلة إيران، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ص ٩٥-١٠٠.
١٩-العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟ ٧ يناير ٢٠١٦.
متاح على الرابط التالي: http://www.noonpost.net/
٢٠-محمد علي فياض،سفير إيران لدى أبو ظبي، التبادل التجاري بين إيران والإمارات، "قناة العالم" ١ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alalm.ir/news
٢١-العلاقات الإماراتية الإيرانية: سياسة أم اقتصاد؟ مرجع سبق ذكره.
٢٢-أحمد إبراهيم (وآخرون) حالة الأمة العربية (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) أمة في خطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، ط١، ٢٠٠٩)، ص ١٦٦.
٢٣-تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٨-١٦٩.
٢٤-(xxiv) عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور... المشاريع العقارية وتفاهم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (بيروت، مركز الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٣٢.
٢٥-روبرت فيسك، كيف يبدو الشرق الأوسط "الجديد" بعد اتفاق إيران النووي؟ متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.sasapost.com

٢٦-خالد البحيري، الإمارات وإيران، تجاذبات سياسية لم تفسد "الود الاقتصادي" "الرؤية" ١٧-٩-٢٠١٢ متاح على الرابط التالي: http://alroya.info/photos/d/37762-2/1.Jpy
٢٧-على المعموري، بعد الاتفاق النووي.. التقارب الإيراني- القطري يثير الجدل في العراق والخليج، متاح على الرابط التالي: http://www.al-Monitor.com/pulse/2015/11.
٢٨-أنور الخطيب، قطر تسعى إلى موقف خليجي موحد للحوار مع إيران، "صحيفة العرب الجديد" ٣ أكتوبر ٢٠١٥ متاح على الرابط التالي: www.alarab.co.UK
٢٩-مصطفى اللباد، قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة، مركز الخليج لسياسات التنمية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com
٣٠-تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، (دمشق: دار مؤسسة رسلان، ٢٠١٣)، ص٢٣٨.
٣١-معتز سلامة، التفاعلات الخليجية، الخليجية ٢٠٠٠- ٢٠٠١، في التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠- ٢٠٠١، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٥٤.
٣٢-هيثم الكيلاني، حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده، في كتاب (حال الأمة العربية المؤتمر العربي التاسع)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص٢٨٧.
٣٣-مصطفى الشمري، عسكره الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣، ص ١٢٩- ١٣٠.
٣٤-أنيس الدغيدي، الحدود الملتهبة بين دول النفط وكابوس انفجار قنبلة إيران، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤)، ص٦٠.
٣٥-محمد عبد السلام، مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، أبريل ٢٠٠٧، ص٩١.
٣٦-كامران كرامي، العالم العربي بعد الاتفاق النووي الإيراني، مختارات إيرانية، السنة الرابعة عشر، العدد ١٧٧، أغسطس ٢٠١٥، ص٣٠.

37- The Days After a deal with Iran Reyional Responses to A final Nuclear Ayreement by: Dalia Dassa Kaye& d Jeffery Martini Rand corporation, June 1,2014.

٣٨-السعودية: اتفاق جنيف يستبيح مساحة أكبر لإيران.. ويطلق يدها أكثر في المنطقة. ٢٠١٣/١١/٢٤ متاح على الرابط التالي: http://www.douala.com

٣٩-السعودية وإسرائيل الأكثر قلقاً من الاتفاق النووي الإيراني. متاح على الرابط التالي:

http://www.raialyoum.com/?p=239486.

٤٠-موقف سعودي غير رسمي: النوم سيجافي المنطقة بعد اتفاق جنيف النووي. متاح على الرابط التالي:

http://www.almyadeen.nt.

٤١-كيري للسعوديين، خذوا أمن الخليج واتركونا نتدبر سوريا. متاح على الرابط التالي:

http://www.alkhabarpress.

٤٢-طوني عيسى، الإخبارية اللبنانية، ٦ نوفمبر ٢٠١٣.

43- Joseph Holliday, "The Struyyle for Syria in 2011: An Operational and Reyional Ahalysis", Middle East Security, Report2 (December 2011),P.23.

٤٤-إيران: الاتفاق النووي في صالح دول الخليج، سكاي نيوز عربية، ١-١٢-٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: www.skynews Arabia.com

٤٥-جورج فريدمان، الموقف السعودي والإسرائيلي من الاتفاق النووي الإيراني، عرض هاجر أبو زيد، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٦٢. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٤، ص ٢١٥.

٤٦-طلال عتريسي، الاستدارة الأمريكية: موقع إيران ودورها الإقليمي في إستراتجيات القوى الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥.

٤٧- الكتاب الخليجيون والعرب يفضحون إيران ونواياها الشيطانية في المنطقة.. دعم كامل لعروبة البحرين وقراراتها لمواجهة التدخلات الإيرانية، "وكالة أنباء البحرين" ٢٠١٥/٨/١ متاح على الرابط التالي: http:www.bna.bh/portol/news/679944.

٤٨- الطمع الإيراني في أرض البحرين قديم.. ومتجدد ٢٨ يوليو ٢٠١٥. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية. متاح على الرابط التالي: www.rawabetcenter.com/archives/10201

٤٩- للمزيد انظر : أحمد يوسف أحمد ، نيفين مسعد "تحرير"، حالة الأمة العربية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨ : ثنائية التفتيت والاختراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص٥٣.

٥٠- فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة : أحمد عبد القادر الشاذلي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص١٦٨.

٥١- محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والبحرين، مختارات إيرانية، العدد ٨٥، أغسطس ٢٠٠٧، ص ص٢٠-٢٣.

٥٢- السيد أبو داود ، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، ٢٠١٤)، ص١٨٧.

٥٣- النووي الإيراني: السعودية تشيد بإبقاء عقوبة حظر التسلح على إيران ١٤-٧-٢٠١٥ متاح على الرابط التالي: www.prance24.com/or

٥٤- الكويت: لا سحب لسفراء "الخليجي" من "طهران" "الوطن الكويتية" ٢٠١٥/١٠/١٨ متاح على الرابط التالي: http://www.alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=452562